

النمو الحضري بالجزائر وتحدي الأمن الغذائي

Urban growth in Algeria and the challenge of food security

الطالبة طالب خديجة¹، مداح عرايبي الحاج²¹ جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، الجزائر،omehasna@gmail.com² جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، الجزائر،h.meddaharaibi@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/09/15

تاريخ القبول: 2021/07/25

تاريخ الاستلام: 2021/06/27

ملخص:

شهدت الجزائر على غرار باقي دول العالم نموا حضريا لم يسبق له مثيل خاصة بعد الاستقلال، تمثل في تزايد حجم المناطق الحضرية و كثافتها السكانية مما تسبب في تغير و تعقد الأساس الوظيفي و الاقتصادي من جهة، و كذا في تغير نمط الحياة لدى السكان و سلوكهم الاستهلاكي من جهة أخرى، و هو الأمر الذي يبرز تحد تأمين الغذاء لسكان المدن الجزائرية. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النمو الحضري في المدن الجزائرية و مدى قدرتها على مواجهة تحد تأمين الغذاء للسكان الحضري، من خلال التطرق إلى ظاهرة التحضر في الجزائر و مدى تأثيرها على الأمن الغذائي للسكان الحضري. توصلت هذه الدراسة إلى أن التطور الذي شهدته المدن الجزائرية اثر على قدرة الأسر الحضرية في سد حاجياتها الغذائية، وما رافقه من ظواهر ترتبت عن التحضر و غط العيش في المدن متمثلة في زيادة الكثافة السكانية، الفقر الحضري، السكنات والأسواق الفوضوية، عمالة الأطفال و تدني مستوى المعيشي للكثير من الأسر الحضرية؛ كلها ظواهر فاقمت من مشكلة الأمن الغذائي الحضري، الذي يتعلق بالحالة التي تضمن للسكان الحضري الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لتأمين سرعات حرارية كافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي.

كلمات مفتاحية: التحضر، السكان الحضري، الاستهلاك الحضري، الأمن الغذائي الحضري.

تصنيفات JEL : Q18، O18، P25

Abstract:

Algeria like the rest of the world, witnessed unprecedented urban growth, especially after independence, which is represented by increasing in urban areas population density, and caused: complexity in functional and economic basis, change in the lifestyle of the population and their consumption behavior, and highlights the challenge of urban food security in Algeria. This study aims to shed light on the reality of urban growth in Algeria cities, its ability to meet the challenge of urban food security. we are concluded that the development witnessed by the Algerian cities affected the ability of urban families to meet their food needs, and the accompanying phenomena resulting from urbanisation, and lifestyle in cities represented by the increase in population density.

Keywords: urbanisation , urban population, urban consumption, urban food security.**Jel Classification Codes:** Q18، O18، P25 _____

1. مقدمة:

مع بداية القرن العشرين، بلغ عدد المدن التي تجاوز عدد سكانها المليون نسمة أقل من 20 مدينة في العالم، والتي تواجدت معظمها في اقتصاديات الدول المتطورة صناعيا، ليصبح هذا الرقم مع بداية القرن الواحد والعشرين 400 مدينة، تميزت معظمها (75%) بمستويات دخل منخفضة ومتوسطة (Cohen, 2004). حيث شهد العالم سنة 2008 نسبة تحضر كبيرة ترتب عنها تركز نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، والتي رشحها الخبراء إلى الارتفاع نحو 70% بحلول سنة 2050، مشتملة على الدول النامية أيضا (UN-HABITA, 2003).

فإذا كان التحضر في العالم واقعة لا بد منها، فإن ضمان الأمن الغذائي للسكان الحضر سيصبح تحدٍّ بحكم: ارتفاع عدد السكان الجائعون في العالم منذ سنة 1970 إلى بليون شخص، مع ارتفاع نسبة سوء التغذية في الدول النامية إلى ما يقارب 20% في سنة 2009، دون إهمال الارتفاع الحاصل في أسعار الأغذية إلى حدود 83% بين 2005 و2008.

فالتحضر ظاهرة عالمية تطورت مع مراحل تطور المدن، وإن كانت أشد وأبرز وضوحا في البلدان النامية لا سيما في الجزائر، حيث لازمت بدايتها حركة فعلية لجميع المجتمعات البشرية (انفجار سكاني هائل، هجرة سكانية كبيرة)، فهي ظاهرة لازالت لحد الآن تفرز العديد من المشاكل المختلفة التي تمس جوانب الحياة المختلفة وتنظيم المدن وعلى رأسها مشكلة الأمن الغذائي.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يمكن بناء إشكالية البحث انطلاقا من التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير ظاهرة النمو الحضري على الأمن الغذائي في المدن الجزائرية؟

و يتفرع هذا التساؤل إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التحضر في الجزائر و ما مدى تطور حجم السكان في المدن؟

- ما هو مفهوم الأمن الغذائي الحضري؟ و ما هي معاييرها؟

- ما هي المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي الحضري في الجزائر؟

الفرضيات: في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها اعتمدت الدراسة على ثلاث فرضيات رئيسية وهي:

- هناك نمو حضري سريع في الجزائر أدى إلى إفراز عدم استقرار في مشكلة الأمن الغذائي.

- يرتبط الأمن الغذائي الحضري بمدى حصول السكان الحضر على غذاء آمن وصحي.

- لا يزال الأمن الغذائي في المدن الجزائرية بعيدا عن المأمول.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النمو الحضري في المدن الجزائرية و مدى قدرتها على مواجهة تحدٍّ تأمين الغذاء للسكان الحضر.

أهمية الدراسة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت قضية الأمن الغذائي سواء على المستوى العربي أو الإقليمي أو الوطني غير أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أهمية النمو الحضري خاصة في السنوات الأخيرة و مدى تأثيره على الأمن الغذائي و من هنا تبرز أهمية الدراسة.

المنهج المتبع في الدراسة: من أجل الإجابة على التساؤل المطروح و الأسئلة الفرعية و التأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، حيث يضم المحور الأول التحضر و النمو الحضري في الجزائر، أما المحور الثاني فيضم مفهوم الأمن الغذائي الحضري و معايير، و أخيرا يتناول المحور الثالث المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي الحضري في الجزائر. و قد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل المعطيات الميدانية.

2. التحضر و النمو الحضري في الجزائر

شهد أول عقدين من الجزائر المستقلة نموا سكانيا قويا رافقه نزوح ريفي و تدفقات كبيرة للهجرة التي أدت إلى زيادة كبيرة في حجم السكان الحضر و كثافة النظام الحضري في الجزائر.

1.2 مفهوم النمو الحضري: يمكن تعريف النمو الحضري على أنه سيورة من النمو الديمغرافي المتزايد (نمو السكان الحضر) و/أو نمو الحيز المكاني للوحدات الحضرية، يرتبط النمو الحضري أيضا بمظاهر اقتصادية أين يغلب الطابع الخدماتي على الوظائف. و بالرغم من اختلاف العلماء حول تعريف دقيق للنمو الحضري إلا أنهم يتفقون حول خصائص هذه الظاهرة (الزيادة الطبيعية للسكان، الهجرة.....)، قبل التفصيل في النمو الحضري يجب أولا تعريف مؤشرات قياس التحضر، فظاهرة التحضر تضبط من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية و هي (office national des statistiques، 2011):

عدد السكان الحضر (« P_u » L'effectif de la population urbaine): هو العدد الكلي للأشخاص الذين يعيشون في المدن أو التجمعات الحضرية في بلد ما.

معدل التحضر أو درجة التحضر: (Le taux d'urbanisation ou degré d'urbanisation): هو نسبة السكان الحضر بالنسبة للعدد (الحجم) الإجمالي للسكان و يحسب كما يلي:

$$\mu = \frac{P_u}{P_t} \times 100$$

حيث أن: P_t هو الحجم الكلي للسكان و P_u عدد السكان الحضر.

نسبة السكان الحضر إلى سكان الريف (Ratio de la population urbaine à la population rurale):

$$\rho = \frac{P_u}{P_r}$$

حيث أن: P_r هو عدد سكان الريف.

يجب التنويه إلى أن التحضر ليس مرادف للنمو الحضري، فالتحضر يعرف على أنه الزيادة (الارتفاع) في معدل التحضر μ في حين أن النمو الحضري هو الزيادة في عدد السكان الحضر P_u . تطبيقيا هناك علاقة طردية بين التحضر و النمو الحضري لكن على أرض الواقع يمكن

أن يكون هناك نمو حضري بدون تحضر (إذا تزايد عدد سكان الريف بوتيرة أسرع من تزايد عدد السكان الحضري)، و يوجد تحضر بدون نمو حضري(إذا تناقص عدد السكان الحضري بوتيرة أقل سرعة من تناقص عدد سكان الريف).

كما أن هناك مفاهيم مختلفة لما هو وسط حضري و وسط ريفي باختلاف الدول، فمن الناحية النظرية الوسط الحضري هو عكس الوسط الريفي و هذا يطرح صعوبة في تحديد معايير منهجية للفصل بينهما، فتتعدد التعاريف الرسمية و الإحصائية للسكان الحضري حسب الدول يعكس هذه الصعوبة.

فعلى المستوى الدولي هناك اختلافات في الخصائص التي تميز المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، و عليه لا يوجد تعريف موحد يطبق في جميع الدول أو في منطقة من العالم. كما لا توجد تعليمات دولية أو إقليمية فيما يخص الوسط الحضري و الريفي، فكل دولة لها تعريف خاص بها يتماشى وفق احتياجاتها.

2.2 تطور حجم السكان الحضري في الجزائر: حسب التقديرات المقدمة من طرف المصالح الإحصائية الاستعمارية، انتقلت نسبة التحضر من 13.9 % سنة 1886 إلى 21.99 % سنة 1936 لتصل إلى 25.05 % سنة 1954 (office national des statistiques، 2011). تضاعف عدد السكان الحضري أربع مرات في مدة 68 سنة لينتقل خلال هذه الفترة من 523.000 إلى 2.158.000 ساكن. خلال مدة 54 سنة أي في الفترة الفاصلة بين 1954 و 2008 تضاعف عدد السكان الحضري ما يقارب 10.4 ليصل إلى 22.471.000 و أصبح يمثل ثلثي سكان الجزائر. إن الزيادة الكبيرة للسكان الحضري في تلك الفترة تمت خلال مرحلتين، فمرحلة 1954-1962 كانت مرحلة الثورة التحريرية، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى اعتماد سياسة التجميع و خلق المناطق المحرمة في الجبال ، مما دفع بأغلبية السكان إلى هجران الأرياف و الجبال. المرحلة الثانية 1962-1966 تميزت بالانتقال الهائل من الأرياف إلى المدن المهجورة من طرف الأوروبيين. و لقد تضاعف عدد السكان الحضري خمس مرات ما بين 1954-1966 لينتقل من 320.000 إلى 1.620.000 ساكن.

الجدول رقم 1: تطور سكان الحضري و الريفيين في الجزائر بين 1886-2008

السنة	السكان بالآلاف			زيادة السكان الحضري بالآلاف	نسبة السكان الحضري %
	الحضري	الريفيين	المجموع		
1886	523	3229	3752	--	13.95
1906	783	3938	474	260	16.59
1926	1100	4344	5444	317	20.21
1931	1248	4654	5902	148	21.14
1936	1432	5078	6510	184	21.99
1948	1838	5649	7787	406	23.61
1954	2158	6457	8615	320	25.05
1966	3778	8244	12022	1620	31.43
1977	6687	10261	16948	2909	39.45
1987	11420	11631	23051	4733	49.54
1998	16964	12149	29113	5544	58.27
2008	22471	11609	34080	5507	65.94

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

في الفترة 1966-1977 تركزت السياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة حول التصنيع و الثورة الزراعية التي كانت تهدف وقف النزيف الديموغرافي الذي كان يعانيه الريف. حيث انتقل عدد السكان الحضر من 3.8 مليون ساكن سنة 1966 إلى 6.7 مليون سنة 1977 أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 77 % و معدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.3 %.

عرفت الفترة 1977-1987 تتابع زيادة سكان الحضر بشكل أقل من العشرية التي سبقتها أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 71 % و معدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.5 %. أما الفترة 1987-1998 فقد عرف معدل الزيادة السنوية انخفاض أكيد من 3.1 % سنة 1987 إلى 2.1 % سنة 1998، في نفس الاتجاه سجل معدل الزيادة للسكان نسبة 3.6 % في السنة أي بانخفاض كبير من الفترة التي سبقتها.

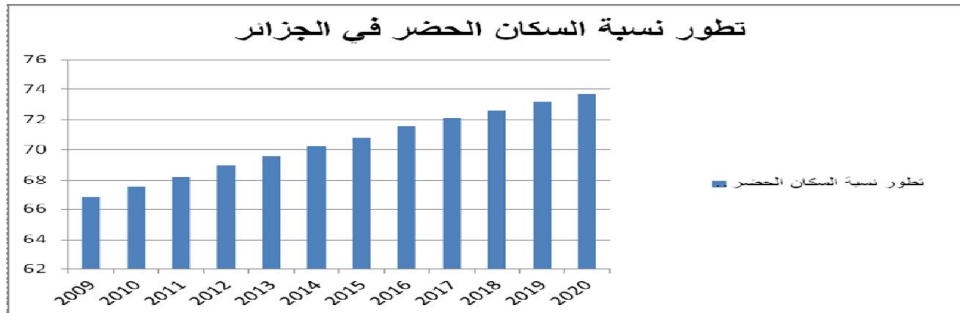
و لقد تابعت الفترة بين 1998-2008 في نفس الاتجاه، حيث انخفض معدل الزيادة للسكان الحضر إلى 2.9 % و لكن أكبر من معدل الزيادة العامة الذي واصل في انخفاضه إلى 1.6 % (لأول مرة سجلت الجزائر معدل سلبي لمتوسط معدل الزيادة السنوية للريفين -0.48). (office national des statistiques، 2011)

الجدول رقم 2: تطور نسبة السكان الحضر في الجزائر بين 2009-2020 .

السنوات	نسبة السكان الحضر %	التغير في نسبة السكان الحضر
2009	66.8	-
2010	67.5	1.07%
2011	68.2	1.03%
2012	68.9	1.00%
2013	69.6	0.96%
2014	70.2	0.93%
2015	70.8	0.89%
2016	71.5	0.86%
2017	72.1	0.83%
2018	72.6	0.80%
2019	73.2	0.77%
2020	73.7	0.74%

المصدر: أطلس بيانات العالم. Ar.Knoema.com (بالاعتماد على تقديرات البنك الدولي للسكان و تقرير الأمم المتحدة لآفاق التحضر في العالم)

الشكل رقم 1: تطور نسبة السكان الحضر في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

يقترن التحضر المتسارع بزيادة الطلب على السكن و البنى التحتية و استمرار مشاكل التسيير الحضري إضافة إلى تحد تأمين الغذاء لسكان المدن .بالرجوع إلى القرن العشرين نلاحظ أنه سجل تذبذب تاريخي في عدد سكان الأرياف حيث أن أقل من ثلث سكان الجزائر انتقلوا إلى المناطق الحضرية في منتصف سنوات الستينات 1960 ، كما سجل انخفاض(هبوط) تاريخي في عدد سكان الأرياف في سنوات الثمانينات 1980. حيث انقلبت العلاقة ريفي-حضري رأسا على عقب في سنوات التسعينات 1990.حيث بلغت نسبة التحضر 72 % في سنة 2018 (office national des statistiques, 2011). كما استمرت هذه الظاهرة حيث سجل انخفاض متتالي لسكان الأرياف في الجزائر خلال العشرية الأخيرة بنسبة(0.4%-) كما يبينه الجدول التالي:-(Omar, Jean, Paul, Jeun-Pierre, & Wided, 2019)

الجدول رقم 3: تطور عدد سكان الأرياف في الجزائر من سنة 1995 -2017.

عدد سكان الريف (مليون نسمة)		عدد سكان الريف (2017)	
1995	2005	2016	النسبة %
12.9	12.3	11.8	27.9
			معدل النمو
			-0.4

المصدر: المنظمة العالمية للغذاء.FAO.إحصائيات 2018.روما.بالاعتماد على معطيات البنك العالمي لسنة 2017.

3. تعريف الأمن الغذائي الحضري ومعايره

1.3 تعريف الأمن الغذائي الحضري: تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من بين المشاكل التي لقت اهتمام العالم أجمع وخصوصا الدول النامية، حيث عُرِّفت في إطارها العام من قبل العديد من العلماء والمتخصصين وكذا الهيئات الدولية المعنية بمسائل الزراعة والغذاء، دون أن يلقي الضوء على البعد الخاص بالمدن أو المناطق الحضرية. أين ترتبط مشكلة الأمن الغذائي بأحوال الأسر التي تعيش في تلك المناطق، وبالتالي يصبح مفهوم الأمن الغذائي الحضري إسقاطا لمفهومه العام أو الشامل على إطار جغرافي محدد يسمى المدينة.

ويعرف الأمن الغذائي الحضري على أنه: «الحالة التي تضمن للسكان الحضر الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لسعرات حرارية آمنة وكافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي»(TCCGA, 2013)

من خلال هذا التعريف يتبين أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يملك جميع الأفراد القاطنين بالمدن ، وفي كل الأوقات، الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفيهم من الغذاء الآمن والمغذي، والذي يستجيب لاحتياجاتهم وأذواقهم الغذائية من أجل التمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة.

يشهد العالم حاليا تغيرا كبيرا في أذواق المستهلكين مع زيادة واضحة في الطلب على الأغذية السريعة التحضير أو المصنعة، والتي أصبحت أكثر شيوعا حتى بين الفقراء في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على اللحوم ومنتجات الألبان الشائعة، وخاصة مع ارتفاع الدخل، مما تسبب في ارتفاع الطلب الإجمالي على الكثير من الأغذية، وهو الأمر الذي تطورت معه أنظمة الإنتاج والتوزيع تماشيا مع تلك التحولات.

2.3 معايير الأمن الغذائي الحضري

انطلاقاً من التعريف أعلاه، يركز الأمن الغذائي الحضري حسب ريردون و غيلاتي (Reardon & Gulati, 2008) على ثلاثة معايير أساسية هي: (CCGA, 2013, pp. 5-9)

- **الوفرة (Availability):** والتي تتعلق بتوفير كميات كافية من الغذاء وفق أسس ثابتة، أي ضمان استقرارها الموهون باستقرار الإمدادات الغذائية. حيث أن مجموع التحديات التي ترتبط بالوفرة تتعلق بالمتغيرات التالية: ارتفاع معدل نمو السكان في المدن، نقص الأراضي الصالحة للزراعة، تغير المناخ، التغيرات في النظام الغذائي للمستهلكين (التوجه نحو المزيد من البروتين). (Battersby & Watson, 2019, p. 57)

تمثل الوفرة أول معيار للأمن الغذائي، حيث ترتبط بجانب العرض أو الإمداد وتتحدد بمستويات الإنتاج الغذائي، حجم المخزونات وكذا المساعدات وصافي التجارة الخارجية للأغذية حيث تعتبر إنتاجية المزارع هي العنصر الأساسي لها، من خلال الحصول على مدخلات عملية الإنتاج وتنميتها، تحسين أنواع البذور أو استخدام أحسن الممارسات والطرق لإدارة المزارع. فحسب ما يوضحه النموذج في الشكل أعلاه، فإن الوفرة تتأثر بالشروط الفلاحية والمناخية وكذا مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، بالشكل الذي يحدد أين وكيف يستطيع الفلاحون تغيير أدائهم للاستجابة لشروط السوق. إن مفهوم الوفرة الذي ذكره "تانغ" هو ذلك الذي يرتبط بإمداد الغذاء على المستوى الأسري، حتى وإن كان مفهومها في الحقيقة مرتبطاً أساساً بعرض الغذاء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

- **الحصول (Access):** أي قدرة السكان الحضر في الحصول على موارد كافية لتأمين الغذاء المناسب والصحي (السلامة الغذائية)، وهنا يتعلق الأمر بالحصول المادي وكذا الحصول الاقتصادي. حيث يتعلق الحصول المادي على الغذاء بمجموعة من العوائق تتضمن العوامل الممتزجة التالية: عدم كفاية البنى التحتية، نقص الخيارات الغذائية المتنوعة، قلة المصادر المحلية من الغذاء الصحي، وكذا التقلبات في الإمدادات الغذائية. أما الحصول الاقتصادي على الغذائي، فهو يرتبط بارتفاع تكاليف الغذاء، البطالة والعمالة الناقصة، وكذا الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية الكلية على كل ما من شأنه التأثير على القدرة المالية للأسر الحضرية من أجل إشباع احتياجاتهم من الغذاء.

- **الحصول المادي:** بالرغم من أن الوفرة تشكل معياراً أساسياً تركز عليه الكثير من الدراسات الخاصة بالأمن الغذائي، إلا أنها ليست كافية لضمان الأمن الغذائي للأسر، حيث يمثل الحصول المادي المعيار الثاني للأمن الغذائي الحضري. فهو يتعلق بالكمية الكافية من الطعام التي يجب أن تكون في متناول الأسر الضعيفة (الوصول المادي) سواءا تتعلق الأمر بإنتاجها الخاص، أو ما تحصل عليه من الأسواق. فالعوامل المشتركة التي تهدد الوصول المادي للغذاء هي: الحرب، الحرب الأهلية، ضعف البنى التحتية، عدم كفاية الخدمات اللوجيستية (النقل المادي أو الإمداد) لتوزيع الأغذية وكذا عيوب السوق. لذلك فإن هذا المشكل هو ما نصادفه بكثرة في المناطق الريفية أيضاً، والذي يظهر في شكل صعوبة المعابر (الطرق) وبعدها، أما في الإطار الحضري، فإن الاهتمام الأول هو رفع كفاءة سوق سلاسل الإمداد

لإيصال الغذاء للمستهلكين. فحسب "ريردون"، فإن 50 إلى 70% من تكلفة غذاء المستهلكين تشكل بعد باب المزرعة كقطاعات لسلاسل الإمداد (بيع الجملة، اللوجيستيك، المعالجة وبيع التجزئة). (Reardon T. , 2010)

تطورت المتاجر الكبرى وانتشرت في المناطق الحضرية من العالم، وتجاوزت حاليا وفي العديد من الدول تلبية احتياجات الطبقة الأولى، الوسطى أو العليا للعملاء، وذلك لبلوغ السوق الشاملة. على أية حال فإن سلاسل المتاجر الكبرى ستستحوذ وبلا شك على حصة أكبر من البيع بالتجزئة في المستقبل، كما أنها قد لا تكون ذات صلة مباشرة بالفقراء الحضر الذين يفتقرون إلى المال لشراء بالجملة، فهؤلاء سيستمرون في شراء أغذيتهم بشكل يومي من باعة الطرقات أو مخازن الزاوية الصغيرة التي يمكن ان تمنحهم قروض. (Cohen & Garret, 2009, p. 472)

- **الحصول الاقتصادي:** يتعلق هذا المعيار بقدرة الأسر على شراء الغذاء الذي يحتاجونه، وهو المعيار الأكثر شيوعا عند السكان الحضريين الذين ينبغي عليهم شراء كل أغذيتهم أو سلع وخدمات أخرى. تعتبر القدرة الشرائية للمستهلكين هي العنصر الأساسي لهذا المعيار، وكذا تطور الدخول الحقيقية وأسعار الغذاء. فحسب ما أظهرته آخر أزمة غذاء، فقد كانت الأسر الحضرية هي الأكثر تضررا من خلال التدهور الكبير لقدرة الشرائية وكذا محدودية قدرتهم على إنتاج غذائهم. لذلك يتأثر الأمن الغذائي الحضري وإلى حد كبير بالظروف الفردية للأسر، لأنهم يعملون في بيئة شراء أكثر تعقيدا.

نظرا للتحديات الفريدة للبيئة الحضرية، فإن السكان الحضريين يواجهون المزيد من التهديدات لحصولهم الاقتصادي مقارنة بنظرائهم في المناطق الريفية. إن من بين العوامل الإضافية التي تؤثر على الحصول الاقتصادي هي العمالة وأمن الدخول، السياسات الاقتصادية الكلية، برامج الإصلاح الاجتماعي وكذا وفرة الغذاء من خلال تأثيرها على العرض في الأسواق وبالتالي على أسعار السوق. (Teng & Escaler, p. 5)

• **الاستعمال (Utilization):** ويقصد به تطوير الاستعمال الصحي للغذاء مع التركيز على الاستدامة، التغذية الأساسية، الحماية، وتوفير المياه والصرف الصحي. حيث تتمثل التحديات التي تواجه استعمالات الغذاء في المدن بضمان الممارسات الغذائية المستدامة، سلامة الأغذية، التعليم والترويج لخيارات الطعام الصحي وذلك لجذب المستهلكين الحضريين.

يتعلق الاستعمال بقدرة الأسر من شراء كل احتياجاتها الغذائية، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق على أكمل وجه، حيث ينعكس استعمال الغذاء عادة على الحالة التغذوية للفرد، فهو يُعرف بـ: كمية ونوعية الحصة الغذائية، الممارسات العامة للرعاية وتغذية الأطفال، تحضير الغذاء وتخزينه دون إهمال الوضع الصحي ومحدداته. لذلك لا يكفي أن يحصل الفرد على ما يبدو كافيا من الطعام إذا كان لا يستطيع ان يستهلك الغذاء لأنه أو لأنها تعاني دائما من المرض. فالفقراء الحضر يخضعون لظروف معيشية قاسية تتسم بالافتقار إلى: نوعية السكن، نقص أو افتقاد أنظمة التخلص من القمامة، ماء شروب غير آمن وأنظمة صرف صحي غير موجودة أو معطلة، والتي يمكنها كلها أن تؤثر على النظام التغذوي للسكان الحضر في شكل سوء التغذية والفقر الصحي.

بالإضافة إلى ذلك، ولأن السكان الحضر غالبا ما يواجهون قيودا زمنية (ظروف المدينة واكتظاظ الطرقات) ولديهم قدر أكبر من مشاهدة الإعلانات وكذا سهولة الوصول إلى الأسواق الكبرى وبائعي الوجبات السريعة، فإنهم بذلك سيتناولون كميات كبيرة من الدهون

وكذا السكر مع انخفاض تناول الألياف. فهذا النظام الغذائي ومع نمط حياة أكثر استقرارا في المدن، فإنه سيرتفع خطر الأمراض المزمنة المتضمن مرض السكري، السمنة، وهي أمراض تشترك مع الثروة والتصنيع. وهذه هي محددات النظام التغذوي التي تتجاوز الدخل لوحده. فوفرة الغذاء لا تطغي لوحدها لتغذية جيدة. (Teng & Escaler, p. 5)

4. المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي الحضري في الجزائر

يستدعي فحص شروط الأمن الغذائي بالجزائر للتطرق إلى المؤشرات الرئيسية المتعلقة بحالة الاستهلاك الغذائي للأسر الحضرية و كذا النفقات المخصصة للغذاء من قبل الأسر الجزائرية.

1.4 ارتفاع نفقات الاستهلاك الغذائي للعائلات: أشارت آخر دراسة للديوان الوطني للإحصائيات حول استهلاك العائلات، أن الإنفاق على الغذاء يأتي في المرتبة الأولى حيث قدر بـ 1875 مليار دينار جزائري في سنة (ONS, 2011). حيث تضاعف معامل الإنفاق على المستوى الوطني بـ 2.7 مقارنة بآخر استقصاء في سنة 2000. في سياق آخر انخفضت حصة الميزانية المخصصة للإنفاق على الغذاء مقارنة بنفقات الاستهلاك، ففي سنة 2011 بلغت نسبة الميزانية المخصصة لتغطية الاحتياجات الغذائية للعائلات الجزائرية 41.8 % ، في حين خصصت 44.6 % من ميزانيتها سنة 2000 و ما يقارب 55 % في سنة 1989.

تتغير حصة النفقات المخصصة للغذاء بحسب المنطقة (ريفية أو حضرية) بين الوسط الريفي و الحضري، حيث تضاعفت النفقات الغذائية السنوية بحوالي 3 مرات في الوسط الحضري أين بلغت حوالي 449 مليار دينار في سنة 2000 مقابل 1281 مليار دينار في سنة 2011. أما بالنسبة للوسط الريفي كان الارتفاع أقل قوة حيث بلغت النفقات الغذائية السنوية 594 مليار دينار في سنة 2011 مقابل 234 مليار دينار سنة 2000. و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4 : تطور النفقات الغذائية السنوية في الوسط الريفي و الحضري بين 2000-2011

الوحدة: (مليون دينار جزائري)

معامل التضاعف	2011		2000		السنوات الوسط
	%	القيمة	%	القيمة	
2.9	68.3	1281093	65.7	448619	الحضري
2.5	31.7	594275	34.3	234040	الريفي
2.7	100	1875368	100	682659	الإجمالي

Source : Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques N° 195, Série S.ONS.novembre 2015.

بالإضافة إلى اللامساواة المكانية بين الوسط الريفي و الوسط الحضري هناك لامساواة بين الطبقات الاجتماعية، ففي سنة 2011 بلغ الإنفاق الغذائي لـ 10 % من العائلات ضعيفة الدخل 3.5 % فقط من النفقات الغذائية الإجمالية، في حين أن 10 % من العائلات الميسورة الحال بلغت نفقاتها الغذائية 26 % من النفقات الغذائية الإجمالية. و عليه فإن العائلات الميسورة الحال تتفق حوالي 7.4 مرات أكثر من العائلات ضعيفة الدخل على الغذاء.

2.4 الاستهلاك الغذائي للأسر الجزائرية:

● **استهلاك الحبوب:** بلغ الاستهلاك السنوي للفرد الواحد من القمح اللين (فرينة) 105 كغ و 76 كغ من الدقيق و 6 كغ من العجائن الغذائية و الكسكس الصناعي. حسب مصادر أخرى (MADR) تجاوز الاستهلاك السنوي المتوسط للفرد من الحبوب 191.8 كغ من سنة 1994-2003 إلى 241.2 كغ خلال سنوات 2004-2013. نلاحظ أن الاستهلاك المتوسط للفرد من الدقيق (القمح الصلب) كان ضعف استهلاكه من الفرينة (القمح اللين) خلال سنوات الثمانينات 1980 حيث انعكس هيكل استهلاك الحبوب في بداية سنوات 2000 أين اتجه المستهلك أكثر إلى القمح اللين و يرجع هذا التغير إلى التحضر حيث اتجهت الأسر الحضرية منذ 2011 إلى شراء المنتجات الجاهزة للاستهلاك (شراء الخبز من المخازن، العجائن الغذائية المصنعة)، في حين أن الأسر الريفية تتجه إلى استهلاك الأغذية المحضرة في المنزل كالكسكس و العجائن المحضرة بطريقة تقليدية. كما رافق التحضر اتجاه السكان الحضر إلى تناول وجبات محضرة خارج المنزل مثل الوجبات السريعة و البيتزا.

● **استهلاك الحليب:** قدرت منظمة FAO في سنة 1967-1968 الاستهلاك السنوي للفرد من الحليب ب 34 لتر ليرتفع إلى 61 لتر في سنة 1979-1980 (إحصائيات ons). كما تضاعفت في سنة 2015 إلى 134 لتر للفرد حيث احتل المستهلك الجزائري المرتبة الأولى مغاريا في استهلاك الحليب.

● **استهلاك البطاطا:** قدرت منظمة FAO في سنة 1966-1967 الاستهلاك السنوي الفردي من البطاطا ب 21.7 كغ، أين ارتفع الاستهلاك إلى 34 كغ للفرد سنة 1979-1980، ثم بلغ 113 كغ للفرد في سنة 2015 حيث أصبح هذا المنتج الفلاحي عنصرا أساسيا في مائدة الأسر الجزائرية.

● **استهلاك السكر:** يمكن ملاحظة نفس الوتيرة بالنسبة لاستهلاك السكر، الزيوت الغذائية، البيض و اللحوم البيضاء. ففي سنة 2015 بلغ الاستهلاك الوطني المتوسط من الزيوت الغذائية 400000 طن ما يعادل 360 مليون لتر في السنة حيث بلغ استهلاك الفرد سنويا 15 لتر. فيما يخص السكر قارب استهلاك الفرد 30 كغ مقابل 18-20 كغ للفرد على المستوى العالمي. تستهلك الجزائر في المتوسط 340000 طن من اللحوم الحمراء (10 كغ للفرد في السنة) و 240000 طن من اللحوم البيضاء (7 كغ للفرد سنويا) (Ministère du Commerce, 2016). قدر توافر البيض في سنة 2014 ب 60 بيضة للفرد سنويا.

3.4 **تحسن نسبة التغذية الصافية (لكنها غير متوازنة):** قدرت نسبة التغذية ب 3296 حريرة في اليوم للفرد الواحد في الفترة 2009-2013 (MADR). مثلما أشارت المعطيات يشكل القمح، الحليب، السكر و الزيوت الغذائية إضافة للبطاطا مكونات رئيسية في نسبة التغذية و التوازن الغذائي للفرد الجزائري. حيث عرفت هذه النسبة تطورا صافيا و ملحوظا خلال 50 سنة. الحريرات المستهلكة من قبل الفرد الواحد في اليوم تضاعفت بين الفترة 1963-1967 و الفترة 2009-2013 كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 5 : تطور متوسط نسبة التغذية (حريرة/الفرد الواحد)

المتوسط السنوي 2013-2009		المتوسط السنوي 1967-1963		
النسبة المئوية	الإجمالي	النسبة المئوية	الإجمالي	
100 %	3209	100 %	1577	متوسط نسبة التغذية
89 %	2840	91 %	1429	المنتجات النباتية
11 %	369	9 %	148	المنتجات الحيوانية

Source :CREAD (2018). *Analyse de l'état de sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie. Volume 1. Mars 2018*

بالنسبة لجودة الأغذية المستهلكة نلاحظ من خلال الجدول الوزن النسبي الكبير للمنتجات النباتية في نسبة التغذية للفرد الجزائري حيث كانت تمثل 91 % من المتوسط السنوي للحريات المستهلكة في سنوات 1967-1963، و بقيت مقارنة لها ب 89 % في سنوات 2013-2009. كما نلاحظ ارتفاع في استهلاك المنتجات الحيوانية، حيث ارتفع استهلاك البروتينات الحيوانية في الفترة 2009-2013 ليصل إلى 27 % مقابل 17 % في الفترة 1967-1963 . بالنسبة لاستهلاك المواد الدسمة هي الأخرى سجلت ارتفاعا بين الفترتين السابقتين حيث كانت نسبة المواد الدسمة ذات المصدر النباتي هي الأكبر في الفترة 2013-2009 بنسبة 70 %.

4.4 مكافحة الجوع و سوء التغذية: يسمح المؤشر العام للجوع المقدم من طرف المعهد الدولي للبحث في السياسات الغذائية (IFPRI) (International Food Policy Research Institute) بقياس التقدم المحرز من طرف الدول في الحد من الجوع، بالنسبة للجزائر فقد صنفت ضمن مجموعة الدول ذات مستوى ضعيف من الجوع في الفترة 1992 و 2016 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 6 : المؤشر العام للجوع في الجزائر

السنوات	درجة GIH*	% سوء التغذية	% التغلب على النحافة عند الأطفال أقل من 5 سنوات	% التغلب على تأخر النمو عند الأطفال أقل من 5 سنوات	معدل الوفيات لدى الأطفال الأقل من 5 سنوات
1992	16.8	7.4	7.1	22.9	4.5
2000	14.8	8.7	3.1	23.6	4.0
2008	10.8	6.1	4.2	13.2	2.9
2016	8.7	2.9	4.1	11.7	2.6

SOURCE : Global Hunger Index: Armed Conflict and the Challenge of Hunger. IFPRI 2016

خلال هذه الفترة انتقلت نسبة الأفراد سيئي التغذية مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان من 7.4 % إلى 2.9 %، كما انخفضت نسبة النحافة عند الأطفال الأقل من 5 سنوات من 7.1 % إلى 4.1 %، كذلك انخفضت نسبة التأخر في النمو لدى الأطفال الأقل من 5 سنوات إلى النصف (من 22.9 % إلى 11.7 %)، و تقلص معدل الوفيات عند الأطفال الأقل من 5 سنوات من 4.5 % إلى 2.6 %. في سنة 2016 بلغ المؤشر العام للجوع في الجزائر 8.7 نقطة (بلد ذو خطر ضعيف) في سلم ذو 50 نقطة. هذه النتيجة جعلت الجزائر تحتل المرتبة 22 عالميا من بين 113 دولة، قبل المغرب الذي احتل المرتبة 28 و مصر في المرتبة 45. على الرغم من هذه النتائج الجيدة إلا أن هناك بعض الطبقات الاجتماعية خاصة الفقيرة و بعض سكان الأرياف يعانون من عدم التوازن الغذائي والتغذوي. إلا أن معطيات المنظمة العالمية للصحة (OMS) تختلف عن تلك المقدمة من طرف (IFPRI)، فحسب المنظمة العالمية للصحة وخلال 3 سنوات 2014-2016 يوجد:

- 1.8 مليون شخص يعانون سوء التغذية بنسبة 4.6 % أين انخفضت النسبة مقارنة بسنوات 1999-2001 حيث بلغت 10.7 %، أما خلال الفترة 2004-2006 فبلغت 8.8 %.

- عجز تغذوي (كيلوحريرة/الشخص/اليوم) الذي بلغ 32 كيلوحريرة أين تراجع من 77 كيلوحريرة/الشخص/اليوم خلال الفترة 1999-2001 .

حسب هذه المنظمة أيضا بلغت نسبة التغلب على تأخر النمو عند الأطفال الأقل من 5 سنوات 11.7 % سنة 2012، و نسبة فقر الدم عند النساء في سن الإنجاب 35 % في سنة 2015.

هناك مؤشرات أخرى للأمن الغذائي و التغذوي قرب المياه الصالحة للشرب من السكان، مع وجود شبكة الصرف الصحي. ففي 10 سنوات الأخيرة ضاعفت الجزائر إنتاجها من المياه الصالحة للشرب بثلاث مرات فحوالي 95 % هو معدل ربط السكان بالشبكة العمومية للمياه الصالحة للشرب و أكثر من 6.5 مليون ساكن استفادوا من الربط بشبكة الصرف الصحي بمعدل 87.6 % (l'Organisation Mondiale de Sané, 2016). فحسب وزارة الموارد المائية " الحق في الحصول على الماء هو أولوية وطنية".

و فيما يخص الجانب الصحي نلاحظ تطور في الرعاية الصحية للسكان، حيث تضاعف عدد المستشفيات بين سنة 1974 و 2015، فيما تضاعفت المراكز الصحية و العيادات المتعددة الخدمات ب 2.5، و قاعات العلاج ب 4 مرات. جاء في التقرير الخاص بعدد الأطباء أن هناك طبيب واحد لكل 944 شخص سنة 2000 في حين أصبح طبيب واحد لكل 544 شخص في سنة 2015. (2018) (CREAD،

أما بالنسبة لمؤشر الأمل الرياضي للحياة (L'espérance de vie) فانتقل من 42 سنة في 1962 إلى 75 سنة في 2013 ثم إلى 77.1 سنة في 2015، أما بالنسبة لمعدل الوفيات عند الأطفال انخفض من 36.9 بالألف سنة 2000 إلى 22.3 بالألف في سنة 2015.

من أجل أن يتحقق الأمن الغذائي أصبح التركيز أكثر على جودة النسب، و التوازن التغذوي والأمن الصحي للأغذية المستهلكة. فعلى ضوء المعطيات المعروضة سابقا فإن النسب جيدة من الناحية الكمية لكن تبقى غير متوازنة من ناحية الجودة، فالحبوب تحتل مكانة مهمة في الغذاء لدى العائلات الجزائرية، كما أن هناك ارتفاع في استهلاك البروتينات و المواد الدسمة ذات المصدر الحيواني. كما نتج عن السلوك الغذائي عدة أمراض أدت إلى ارتفاع النفقات الصحية كالأزمات الهضمية، السمنة، السكري، الضغط الدموي، أمراض القلب والسرطان. و عليه أشارت المنظمة العالمية للصحة في تقريرها سنة 2014 المتضمن الأمراض غير المعدية ارتفاعا في معدل السمنة عند المراهقين (أكثر من 18 سنة) الذي يمس حوالي 22 % من السكان مقابل 14.6 % سنة 2000 مع ارتفاع هذا المعدل عند النساء 31 % مقارنة بالرجال 9 %. فيما يخص الأمن الصحي للأغذية فإن "مخطط فلاحية" PLAN FELAHA "2015-2019 اقترح "ضرورة تحديث الوسائل المادية و البشرية من أجل حماية صحة المستهلكين (تعزيز القدرات البشرية المستخرجة لمراقبة الأغذية، 30 مخبر لمراقبة الجودة في طور الإنجاز و وضع شبكة إنذار سريعة ضد المخاطر المتعلقة بالاستهلاك" (CREAD، 2018).

5.4 الفاقد و الهدر الغذائي لدى العائلات الجزائرية: عرفت منظمة FAO الفاقد الغذائي على أنه المنتجات الضائعة أثناء عملية التوزيع انطلاقا من خروجها من المزرعة (حتى أثناء الجني داخل المزرعة) أو خروجها من الميناء بالنسبة للمنتجات المستوردة إلى غاية نقطة البيع بالتجزئة ، أما الهدر الغذائي فهو يحصل على مستوى الاستهلاك النهائي و يتعلق ذلك بسلوك المستهلكين. هناك دراسات قليلة حول الفاقد و الهدر الغذائي في الجزائر، حيث أصبحت مسألة الهدر الغذائي (التبذير) مشكلة حقيقية تواجه المجتمع الجزائري يأتي في مقدمتها هدر الخبز الفاقد من الحبوب على مستوى سلسلة التوزيع بلغ حوالي 10 % (القيمة بالحريرات) من نسبة التغذية خلال الفترة 2009-2013 ما يعادل 433500 طن في السنة. (CREAD، 2018) و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 7 : الفاقد من الحبوب مقاسا بالحريرات خلال الفترة (2009-2013)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	الإجمالي
الفاقد بالحريرات	227	221	287	181	642	1557
متوسط نسبة التغذية	3110	3141	3217	3272	3296	16037
الفاقد ب %	7.3	7.0	9.0	6.0	19.0	10.0

المصدر: منظمة FAO. الميزان الغذائي.

بالإضافة إلى الفاقد أثناء سلسلة التوزيع يجب إضافة الفاقد أثناء عملية الجني و خلال عملية التخزين قبل الخروج من المزرعة، فبالنسبة للحبوب يقدر متوسط الفاقد ب 4 % ما يعادل 173000 طن من الحبوب في السنة خلال الفترة 2009-2013. أما على مستوى الاستهلاك فيظهر الهدر جليا لمادة الخبز المدعمة من طرف الحكومة، فالجمعية الجزائرية المكلفة بجمع نفايات العائلات قدرت كمية هدر (تبذير) مادة الخبز بالنسبة لسكان العاصمة ب 90 طن خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، ما يعادل 12000 طن من القمح. كما أحصت رمي 12 مليون رغيف من الخبز كل شهر على المستوى الوطني أي ما يعادل من 320 إلى 400000 طن من القمح. (Aguiles, 2017)

في سنة 2015 قدرت المؤسسة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث (Fondation nationale pour la promotion de la santé et le développement de la recherche FOREM) أن أكثر من 40 مليون دولار من الخبز ترمى سنويا.

5. خاتمة

إن التطور الذي شهدته المدن الجزائرية اثر على قدرة الأسر الحضرية في سد حاجياتها الغذائية، وما رافقه من ظواهر ترتبت عن التحضر ونمط العيش في المدن متمثلة في زيادة الكثافة السكانية، الفقر الحضري، السكنات والأسواق الفوضوية، عمالة الأطفال وتدني مستوى المعيشي للكثير من الأسر الحضرية؛ كلها ظواهر فاقمت من مشكلة الأمن الغذائي الحضري، الذي يتعلق بالحالة التي تضمن للسكان الحضر الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لتأمين سرعات حرارية كافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي.

بعد الدراسة و التحليل التي قمنا بها خلال هذا الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

✓ التحضر مصطلح يطلق على تلك العملية من النمو الحضري السريع التي يمكن مشاهدتها في مظهرها الكمي البحث.

✓ التحضر عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف إلى المدينة و الإقامة بها.

- ✓ التحضر يرتبط بالتحول من النظم الاقتصادية الريفية إلى النظم الاقتصادية الصناعية، و هو مستوى العلوم و الفنون و درجة التقدم التكنولوجي و أشكال التصنيع السائدة.
- ✓ الجزائر على غرار باقي دول العالم خاصة النامية منها شهدت تحضرا ملحوظا خلال القرنين الماضيين.
- ✓ أثر التحضر في الجزائر على الأمن الغذائي للسكان الحضر سلبا خاصة على الطبقات الفقيرة التي تقطن في المدن.
- ✓ أثر التحضر على الأنماط الغذائية للسكان الحضر في الجزائر، فقد اتجهت الأسر الجزائرية إلى استهلاك أكثر للبروتينات الحيوانية، وكذا تناول الطعام خارج المنزل.
- ✓ على الرغم من تحسن مستوى الدخل لدى السكان إلا أن القدرة الشرائية للسكان الحضر في الجزائر لا تزال محدودة، هذا ما يؤثر على مستوى استهلاك الأسر للغذاء الصحي.

6. قائمة المراجع:

- Aguiles. (2017, Décembre 22). *Gaspiage de 90 Tonnes de Pain dans les Poubelles d'Alger*. Récupéré sur Algérie-Focus: <http://www.algerie-focus.com>
- Battersby, J., & Watson, V. (2019). *Urban Food Systems Governance and Poverty in African Cities*. London and New York: Routledge.
- CCGA. (2013, June). Feeding an Urban World: A Call to Action. 9-10.
- Cohen, M., & Garret, J. (2009, August). The Food Price Crisis and Urban food (in) Security. (I. I. Developement, Éd.) *Humman Settlements*, 1-2.
- Commerce, M. d. (2016). *Rapport de Conjoncture du secteur du Commerce de l'année 2015*.
- l'Organisation Mondiale de Sané, O. (2016). Stratigie de Coopération de l'OMS avec l'Algérie. 44.
- Ministère du Commerce, M. (2016). *Rapport du conjoncture du secteur du commerce de l'année 2015*.
- office national des statistiques, O. (2011, septembre). *armature urbaine 2008. collection statistique*(163).
- Omar, B., Jean-Paul, P., Jeun-Pierre, R., & Wided, K. (2019). *Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie*.
- ONS. (2011). Dépenses des Ménages en Alimentation et en Boissons. *Enquette sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages*.
- Reardon, T., & Gulati, A. (2008). the supermarket Revolution in Developing Counries: Policies For Competitiveness with Inclusiveness. (i. f. institute, Éd.) 01.
- Statistiques, O. N. (2011, septembre). *Armature Urbaine 2008. collections statistiques*, p. 81.
- TCCGA, T. C. (2013, June). Feeding an Urban World: A Call to Action. *Emerging Leaders Perspectives Global Era*, 9-10.
- Teng, P., & Escaler, M. (s.d.). The Case For Urban Food Security: A Singapoere Perspective.